نشرة غير دورية

حقائق حول جهود الوزراة فى الشهور الستة الماضية لتحسين أوضاع المعلمين والعملية التعليمية

سبتمبر ٢٠١١

بسم الله الرحمن الرحيم

«وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون»

صدق الله العظيم

مقدمة

إيماناً من الوزارة بدور المعلم الذى لا يستطيع أحد أن ينكره ولا يمكن لأى كيان أن يزايد عليه، وإيماناً من الوزارة بقيمة التواصل الوجدانى مع أبنائها المعلمين فهى كيانهم الذى ينتمون إليه ويحرص دوماً على إعلاء شأنهم وتحقيق كل ما يصبون إليه فإننا نتقدم بهذا الكتيب الذى يحوى ملخصاً لما تم إنجازه وتحقيقه لصالح المعلم والعملية التعليمية خلال الشهور الست الماضية وهو قليل من كثير وإذ نطمح فى تحقيق كل مطالبكم فى المستقبل القريب فإن الوزارة لن تدخر جهداً فى هذا المجال، واثقين أن المعلم المربى سيعطى المثل للكل فى الإيثار والوطنية نحو أبنائنا التلاميذ ونحو بلدنا العظيم دون الإنزلاق إلي ما قد يؤدى إلي تشويه صورة المعلمين الشرفاء فى نظر المجتمع الذي نحتل فيه مركز الريادة والسمو الثقافى والعلمى.

وفقنا الله وإياكم فى إثراء تعليمنا بما يعود على مصرنا الحبيبة بكل الرفعة والرخاء.

والله الموفق،،

(نشرة غير دورية)

حقائق حول جهود الوزارة
فى الشهور الستة الماضية لتحسين أوضاع المعلمين والتعليم

أولا : المعلمون :

١- تطوير أوضاع تطبيق القانون (رقم ١٥٥ لسنة ٢٠٠٧ قانون كادر المعلمين).

قررت الوزارة إلغاء امتحانات الكادر للمعلمين بشكلها التقليدى عند النقل من قانون العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ إلى القانون رقم ١٥٥ لسنة ٢٠٠٧ والنقل من وظيفة معلم مساعد إلى وظيفة معلم وتحويلها إلى صيغة الكترونية وتتم داخل مراكز التدريب الخاصة بالوزارة والمديريات والإدارات التعليمية، مما أدى إلى توفير عشرات الملايين من الجنيهات تكلفة الامتحان التقليدى، وأدى إلى تغيير الصورة السلبية للامتحانات من جانب المعلمين.

وبالنسبة لترقيات المعلمين إلى الدرجات الأعلى داخل الكادر قررت الوزارة التخلى عن أسلوب الامتحانات لأنه يقيس القدرات الموجودة ولا يضيف قدرات جديدة للمعلمين، والاعتماد بديلاً عن ذلك على ثلاثة عناصر فى الترقية دون امتحان وهى: تقرير الكفاية السنوى، وتقرير تقييمى لأداء المعلم يعده مدير المدرسة والموجه أو الرئيس الإدارى بحسب الأحوال، ثم أخيراً دورة تدريبية يحصل عليها المعلم وتتناسب مع وظيفته أو تخصصه.

وبشأن مطالب المعلمين بالحصول على الدرجات المالية فقد نجحت

الوزارة بعد جهود قانونية مضنية فى تقرير احتفاظ المعلم بأقدميته عند النقل من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ إلى القانون رقم ١٥٥ لسنة ٢٠٠٧ وقد تم ذلك بأثر رجعى وقد تم حصر أوضاع التأخير أو الرسوب الوظيفى للمعلمين وتم البدء فى إجراءات ترقيتهم إلى الوظائف الأعلى، وتم الحصول على موافقة الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة على هذه الخطوة التى تعالج أوضاع التطبيق الخاطئ لقانون الكادر خلال السنوات السابقة.

ولهذا تقرر ترقية نحو ٦٠٠٦٦٦ معلم يستحقون الترقية، وبالفعل تم البدء بفتح باب التسجيل على الموقع الالكترونى للوزارة للمعلمين الذين أمضوا ٨ سنوات فأكثر على الدرجة المالية فى ظل القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ أو فى ظل القانون رقم ١٥٥ لسنة ٢٠٠٧ أو فيهما معاً، وسيتم التدريب فى سبتمبر ٢٠١١ تمهيدا للترقية، وكذلك تم فتح الباب للتسجيل للمعلمين الذين أمضوا ٧ سنوات فأكثر من يوم ٢٠١١/٩/٥ حتى ٢٠١١/٩/٣٠ وسيتم فتح باب التسجيل تباعاً لمن أمضى ست سنوات ثم خمس سنوات.

وخلال الشهور القليلة الماضية تم ترقية عدد ١٣٠ ألف من وظيفة معلم مساعد إلى وظيفة معلم وحصولهم على بدل اعتماد قدره ٥٠٪ من المرتب الأساسى اعتبارا من مارس حتى يوليو ٢٠١١ وذلك بعد تأخير لمدة عامين.

كما تم بقرار من السيد الوزير عقد اختبار استثنائى للمعلمين المساعدين الذين لم يسبق لهم التقدم للاختبار من قبل بالجامعات المصرية بمحافظاتهم - بناء على طلبهم - ويقدر عدد المعلمين الذين

أدوا الامتحان بنحو ٧٥ ألف معلما مساعدا، وذلك يوم ٢٠١١/٤/١.

وفى ٢٠١١/٨/١٥ عقد اختبار إلكترونى للمعلمين الذين لم يسبق لهم الدخول للكادر بقاعات المديريات والإدارات التعليمية والوزارة ويقدر عدد المعلمين الذين أدوا الامتحان بنحو ٢٨ ألف معلما مساعدا.

واستجابة لطلب العديد من المعلمين فى تغيير المسمى الوظيفى تم دراسة الوضع دراسة قانونية انتهت بصدور القرار الوزارى رقم ٢٧٥ لسنة ٢٠١١ الذى ينظم الضوابط والشروط الخاصة بالمهارات والمعارف والمتطلبات الفنية للانتقال من مرحلة تعليمية إلى أخرى وتغيير المسمى الوظيفى، والذى يسمح فى ضوء أوضاع المدارس والمديريات تغيير المسمى الوظيفى للمعلمين الذى تنطبق عليهم هذه الشروط.

٢ - أجور المعلمين بعد المرسوم بقانون رقم ٥١ لسنة ٢٠١١

صدر المرسوم بقانون رقم ٥١ لسنة ٢٠١١ ونص فى مادته ١١ بأنه:

اعتبارا من ٢٠١١/٧/١ تزاد الحوافز المقررة للعاملين المدنيين بالوزارات والمصالح والأجهزة التى لها موازنة خاصة بها والهيئات الخدمية ووحدات الإدارة المحلية أو ما يتقرر لهم من حافز، بحيث لا تقل جملة ما يتقاضاه كل منهم من مكافآت دورية أو سنوية أو حوافز أو مقابل جهود غير عادية أو بدلات أو غير ذلك عن ٢٠٠٪ من المرتب الأساسى، ولا يدخل فى حساب تلك الزيادة أو ما يتقرر من حافز كل من مكافأت جذب العمالة وبدل التفرغ وبدل الإقامة فى المناطق النائية وبدل ظروف ومخاطر الوظيفة.

بتطبيق المرسوم بقانون رقم ٥١ لسنة ٢٠١١ على أجور المعلمين نجد أن:

أجور المعلمين تتراوح حاليا بين ١٦٠٪ للمعلم المساعد، و٢١٠٪ للمعلم وتزيد حتى ٣١٠٪ لكبير المعلمين، وبالتالى لايستفيد من الزيادة المقررة بالمرسوم بقانون سوى المعلم المساعد بنسبة ٤٠٪ فقط.

قام السيد الوزير بطرح المسألة على مجلس الوزراء فى وقت مبكر مع وزير المالية السابق د. سمير رضوان ومع السيد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية د. حازم الببلاوى وطالب باستبعاد مكافأة الامتحانات من حساب الدخل الإجمالى حتى يستفيد أكبر عدد من المعلمين ويستمرون فى تميزهم عن باقى الموظفين، لكن وزارة المالية أفادت باستحالة ذلك لأنهم سيتضررون لتطبيق نفس القاعدة على العاملين بالجامعات المصرية جميعها وعلى المعلمين بالأزهر، وغير ذلك من المعاهد وهو ما يمثل عبئاً مالياً يقرب من خمسة مليارات جنيه، ولأن ذلك يخالف صراحة نص للمرسوم بقانون ٥١ لسنة ٢٠١١.

وفى ضوء ذلك قام السيد الوزير باجتماعات مكثفة، مع السيد رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية وتم الاتفاق بين الطرفين على تدبير نحو ١,٥ مليار جنيه لوزارة التربية والتعليم لزيادة حوافز المعلمين، وتمت موافقة مجلس الوزراء على صرف حافز آداء للمعلمين اعتباراً من ١-٧-٢٠١١ بنسبة ٧٥٪ من الأجر الأساسى للمعلم المساعد، و٥٠٪ للمعلم، و ٢٥٪ للمعلم الأول والمعلم الأول (أ) والمعلم الخبير وكبير المعلمين وبتكلفة جاوزت ١٥٠٠ مليون جنيه، وقد تقرر ذلك بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٢٤ لسنة٢٠١١.

ويوضح الجدول التالى أجور المعلمين بعد الحافز الجديد:

الوظيفة	الحوافز الحالية %	بدل معلم %	بدل الاعتماد %	مكافأة الامتحانات %	اجمالي البدلات والحوافز الحالية %	نسبة الحوافز الجديدة %	الاجمالي بعد الزيادة %
كبير معلمين	٢٥	٥٠	١٥٠	٨٥	٣١٠	٢٥	٣٣٥
معلم خبير	٢٥	٥٠	١٢٥	٨٥	٢٨٥	٢٥	٣١٠
معلم أول (أ)	٢٥	٥٠	١٠٠	٨٥	٢٦٠	٢٥	٢٨٥
معلم أول	٢٥	٥٠	٧٥	٨٥	٢٣٥	٢٥	٢٦٠
معلم	٢٥	٥٠	٥٠	٨٥	٢١٠	٥٠	٢٦٠
معلم مساعد	٢٥	٥٠	-	٨٥	١٦٠	٧٥	٢٣٥

يوضح الجدول باحتساب الزيادة الجديدة أن النسبة الإجمالية لما يتقاضاه المعلمون من حوافز ومكافات أصبحت تتراوح بين حد أدنى ٢٣٥٪ للمعلم المساعد و٣٣٥٪ لوظيفة كبير معلمين، وهو ما يؤكد ارتفاع الدخل الإجمالى للمعلمين مقارنة بباقى موظفى الدولة.

ومع ذلك فالسيد الوزير حصل على تعضيد السيد رئيس مجلس الوزراء لإعادة طرح موضوع إخراج مكافأة الامتحان من حساب الدخل الإجمالى للمعلمين فى أول فرصة تتيحها الأوضاع المالية للدولة خلال الشهور القادمة.

٣- تثبيت المعلمين المتعاقد معهم بالحصة أو بالمكافأة، والقائمين بخدمة العملية التعليمية:

أ- تثبيت المعلمين المتعاقد معهم بالحصة فى إطار جهود الوزارة لاستقرار المعلمين وللوصول إلى حل مقبول لهذا الموضوع سبق أن

أصدرت الوزارة القرار رقم ٧٥ لسنة ٢٠١١ تم إعادة طرح الموضوع على مجلس الوزراء الذى انتهى إلى الموافقة على:

أ - تثبيت المعلمين المتعاقد معهم بالحصة أو بالمكافأة الموجودين على رأس العمل فى تاريخ تطبيق القانون رقم ١٥٥ لسنة ٢٠٠٧ على وظيفة معلم مساعد أو تعيينهم على درجات دائمة فى وظيفة مدرس ثالث وتتخذ لاحقا اجراءات دخولهم لكادر المعلمين.

ب - تعيين المعلمين المتعاقد معهم بالحصة أو بالمكافأة أو على بدل أجازة بدون مرتب أو بدل معار أو بدل مجند والموجودين على رأس العمل بعد تاريخ تطبيق القانون رقم ١٥٥ لسنة ٢٠٠٧ على درجات دائمة فى وظيفة مدرس ثالث طالما مضى على تعيينهم ثلاث سنوات.

ج- تعيين الشاغلين لوظائف تعليمية المتعاقد معهم بالمكافأة بند ٢/٣ مؤهل متوسط وفوق متوسط - والموجودين على رأس العمل فى وظيفة دائمة - فنى تعليم رابع- متى مضى على تعاقدهم ثلاث سنوات على الأقل.

د - تعديل الشكل التعاقدى للمعلمين المتعاقد معهم بالحصة من بند ٣/١٠ مكافآت تدريس إلى تعاقد سنوى على بند ٣/٢ اجور موسمين، وكذا القائمين بخدمة العملية التعليمية لمن لم يمضى عليه ثلاث سنوات.

ويعتبر هذا انجاز تحقيقاً لمبادرة الوزارة للتدخل فى موضوع يخص فى الأساس المحافظات وفقاً لقانونى الإدارة المحلية والتعليم. وفى الأسابيع الأخيرة قام معظم السادة المحافظين بالتنفيذ الفعلى لما قرره مجلس الوزراء.

ثانياً- تطوير نظام الحوكمة فى المؤسسات التعليمية :

اختيار مديرى المدارس بهدف تفعيل دور الإدارة المدرسية :

تمثل القيادة التربوية أهم مكونات المنظومة التعليمية، وتمثل المدرسة وحدة التطوير، ومن هنا تبرز ضرورة توافر قيادات مدرسية

فاعلة وقادرة على الإبداع والتطوير والتنفيذ.

وفى ضوء ذلك أصدرت وزارة التربية والتعليم القرار الوزارى رقم ١٩٦ لسنة ٢٠١١ بالنظام الجديد لتعيين مديرى المدارس التجريبية والذى يقوم على العناصر الآتية:

الإعلان فى الصحف وفى كافة الوسائل المتاحة عن مسابقة عامة مفتوحة لكل من يجد فى نفسه القدرة على شغل وظيفة مدير لكل مدرسة من المدارس على مستوى الجمهورية.

ويتطلب فى المتقدم استيفاء الشروط المحددة لشغل الوظيفة يتم عمل تقييم موضوعى من قبل لجنة متخصصة تشكل على مستوى الوزارة للمتقدمين لشغل الوظيفة وإعداد برنامج تدريبى متميز لمن يتم اختيارهم قبل شغلهم للوظيفة.

ويكون الندب لمدة عام يعقبه تقييم أدائه ومدى تحقيقه لأهداف ونواتج محددة تشمل جميع الاختصاصات والمهام المنوط بها مدير المدرسة العصرى ويكون التقييم على السواء من قبل مجلس أمناء المدرسة والإدارة التعليمية المختصة.

وقد تم البدء بالمدارس التجريبية بجميع محافظات الجمهورية، ويتقاضى مدير المدرسة مكافأة إضافية تتراوح بين ١٢٠٠ إلى ٢٠٠٠ جنيه حسب المرحلة التعليمية للمدرسة، وسيتم تباعا تطبيق ذات النظام على باقى المدارس الإبتدائية والإعدادية والثانوية العامة والفنية تباعا.

تطوير وتفعيل مجالس الأمناء :

صدر قرار ٢٨٩ لسنة ٢٠١١ بشأن إعادة تنظيم مجلس الأمناء والإباء والمعلمين ، وتم إعطاء سلطات مالية وإدارية واسعة لمجالس الأمناء على جميع موارد المدرسة، فتستطيع قبول التبرعات الاختيارية

وتفعيل المشاركة المجتمعية، وتستطيع الصرف على العملية التعليمية دون التقيد بالقواعد الحكومية، وبدون اللجوء إلى أى سلطة خارج المدرسة، كما تشارك فى اختيار مدير المدرسة.

ثالثا : إعادة تنظيم التقويم التربوى الشامل:

فى إطار إعادة تنظيم التقويم التربوى الشامل المطبق على مرحلة التعليم الأساسى بمرحلتيه:

أ- الابتدائية وتشمل أنشطة التربية الفنية والتربية الرياضية كأنشطة إجبارية.

ب- الإعدادية وتشمل أنشطة التربية الفنية والحاسب الآلى كنشاطين أساسيين بالإضافة إلى نشاطين اختياريين يقوم المتعلم بإختيارهما من بين عشرة أنشطة وفقا لميوله واهتماماته.

- وتقرر ابتداءاً من العام الدراسى ٢٠١١/٢٠١٢ الآتى :

- إلغاء ملف الإنجاز واستبداله بالأنشطة الصيفية وغير الصيفية التى تساعد المتعلم على تنمية المهارات العقلية والحياتية المتنوعة.

- الاقتصار على التقويمات الشفهية بالصفين الأول والثانى الابتدائى ويكتفى بالتقديرات على أن تسجل الدرجات ويتم إعلانها لباقى الصفوف.

- فتح باب التظلمات للمتعلمين فى جميع الصفوف بالمرحلتين الابتدائية والإعدادية.

رابعا: تنظيم مؤسسى ولائحى شامل للمدارس التى تدرس مناهج خاصة ومدارس السفارات :

ترخيص وتنظيم العمل بالمدارس التى تطبق مناهج خاصة :

تمثل المدارس الدولية شريحة هامة من المدارس فى مصر ويصل عددها لنحو ١٨٦مدرسة، وأيضا يوجد عدد ليس كبير من مدارس السفارات، و ينظم العمل بالمدارس التى تطبق مناهج خاصة عدد من

القرارات المتفرقة منذ عام ١٩٩٠ وحتى الآن وقد تم دراسة وافية للموضوع وانتهت بصدور القرار الوزارى رقم٢٣٥ لسنة ٢٠١١ والذى تضمن تنظيم متكامل وشامل لهذه النوعية من لمدارس، وقد تضمن القرار لترخيص مدرسة عدد من الضوابط الشفافة والمرنة التى تكفل العدالة فى ترخيص المدارس وضمان أعلى مستوى من الجودة، ومنها:

أن يكون الترخيص لمدرسة مستقلة وليس لقسم بمدرسة قائمة (عربى، لغات)، أو تصفية لمدرسة قائمة.

إقرار بالالتزام بتدريس مناهج اللغة العربية والتربية الدينية والتربية القومية والتاريخ باللغة العربية، وكذلك جغرافيا مصر للطلاب المصريين فى جميع المراحل التعليمية، واجتياز الامتحانات فى هذه المناهج وفقا للنظم التى تضعها وزارة التربية والتعليم.

الإعلان عن المصروفات فى مكان ظاهر بالمدرسة، وتحصيلها بالعملة المصرية مع إخطار الوزارة بقيمة المصروفات قبل بداية العام الدراسى بستين يوما على الأقل.

الاحتفاظ بإقرارات أولياء أمور الطلبة الجدد بقبولهم قيمة المصروفات ومقابل الخدمات الإضافية وأية مصروفات أخرى يتم تحصيلها من الطلاب.

عدم زيادة المصروفات الدراسية ومقابل الخدمات الاضافية وأية مصروفات أخرى طوال مدة الدراسة بالنسبة للطلاب غير المستجدين إلا بما لا يتجاوز معدل التضخم المعلن من الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، أو ٧ سنوات أيهما أقل.

استحداث نظام للعقوبات التى توقع فى حالة مخالفة المدرسة التى تطبق مناهج خاصة الشروط والالتزامات تصل إلى إلغاء الترخيص الصادر للمدرسة بصفة نهائية

مدارس السفارات:

مدارس السفارات بحكم القانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ ليست جزءً من نظام التعليم المصرى إلا فى حالة قبول طلاب مصريين وقد صدر القرار الوزارى ٣٧٣ لسنة ٢٠١١ بالزام مدارس السفارات بتدريس مناهج اللغة العربية والتربية الدينية والتربية القومية والتاريخ باللغة العربية، وكذلك جغرافية مصر للطلاب المصريين فى جميع المراحل التعليمية، واجتياز الامتحانات فى هذه المناهج وفقا للنظم التى تضعها وزارة التربية والتعليم فى حالة قبول طلاب مصريين.

خامسا- تنظيم مؤسسى ولائحى شامل لمدارس المعاهد القومية:

مدارس المعاهد القومية لها دورها فى مسيرة التعليم العام، ولها دور تاريخى مميز يقف فى مفترق وسط بين طريق المدارس الحكومية وما يثقل كاهلها من مشكلات وهموم، وطريق المدارس الخاصة، وما تفرضه من أعباء مادية غير متاحة للكثيرين من أبناء هذا الوطن الذى يعيش ثورة، بعد الخامس والعشرين من يناير ٢٠١١ يحاول من ورائها التخلص من سلبيات تراكمت على مدار عقود، وكانت ظلالها قاتمة على قطاع التعليم.

ولذلك صدر قرار وزير التربية والتعليم رقم ٩٩ لسنة ٢٠١١ بتشكيل فريق عمل لدارسة كافة الأوضاع القانونية والمالية والإدارية بمدارس المعاهد القومية، واقتراح مؤسسى لعلاج هذه المشكلات، وقد صدرت القرارات الوزارية التالية:

القرار الوزارى رقم ٢٤٧ لسنة ٢٠١١ بلائحة نظام العاملين بمدارس الجمعيات التعاونية التعليمية للمعاهد القومية.

القرار الوزارى رقم ٢٤٨ لسنة ٢٠١١ باصدار اللائحة التنفيذية

للقانون رقم (١ لسنة ١٩٩٠ بشأن الجمعيات التعاونية التعليمية.
القرار الوزارى رقم ٢٤٩ لسنة ٢٠١١ اللائحة المالية الموحدة لمدارس المعاهد القومية.
القرار الوزارى رقم ٢٥٠ لسنة ٢٠١١ بإصدار لائحة النظام الأساسى للجمعية العامة للمعاهد القومية.

سادسا - الأبنية التعليمية:

نجحت الوزارة فى اقناع مجلس الوزراء بزيادة الاستثمارات المخصصة للأبنية التعليمية بنسبة ١٥٠٪ مقارنة بالعام الماضى مما يتيح إنشاء فصول جديدة وهو ما سيقلل الكثافات فى المدارس القائمة وتعدد الفترات ويحد من المناطق المحرومة من التعليم ويتيح فرصة تعيين معلمين جدد لهذه المدارس.
لذلك سيتم خلال العام الدراسى ٢٠١٢/٢٠١١ بناء نحو ٨١٦٢ فصل جديد منهم ٣٧٪ للمرحلة الابتدائية، و١٤٪ للمرحلة الإعدادية، و٣١٪ للأساسى، والباقى موزع بين الثانوى العام والفنى والتربية الخاصة والتجريبى.

سابعا- البنية الأساسية وتكنولوجيا المعلومات:

أيضاً نجحت الوزارة فى مضاعفة الاعتمادات المخصصة للتطوير التكنولوجى حتى أصبحت ٤١٠ مليون جنيه، بالإضافة إلى تمويل متاح من صندوق دعم وتمويل المشروعات التعليمية قدره ٦٠٠ مليون جنيه، وهو ما يسمح بتزويد المدارس وخاصة الابتدائية بالسبورة الالكترونية للاستفادة من المناهج التكنولوجية التى أعدتها الوزارة، وكذلك أجهزة الحاسبات ومعاملها والربط عبر شبكة الانترنت بين المدارس والوزارة، وإعداد برامج تعليمية الكترونية متميزة وتدريب المعلمين بشكل أكثر كثافة.

ثامنا - جهود أخرى للإصلاح فى النظام التعليمى تتضمن على وجه الخصوص:

- تشكيل فريق عمل برئاسة رئيس الجمعية التاريخية المصرية، لمراجعة الجزء التاريخى فى كتابى الدراسات الاجتماعية للصف السادس الابتدائى والثالث الإعدادى، وإضافة وحدة عن «ثورة ٢٥ يناير» بكل من الكتابين.
- مضاعفة موازنة التعليم الفنى للعام ٢٠١١/٢٠١٢ والتوسع فى نظام التعليم المزدوج والوصول إلى مضاعفة طلابه خلال الفترة القصيرة القادمة، وفى هذا الصدد صدر القرار الوزارى رقم (١٦٢) لسنة ٢٠١١، بشأن القواعد والإجراءات والضوابط ونظم التقويم والتدريب المهنى المزدوج، لتمهيد البيئة التشريعية للتوسع فى التدريب المهنى المزدوج.
- التوسع فى المدارس التجريبية والتجريبية المتميزة
- تفعيل استراتيجية الدمج للاهتمام بذوى الاحتياجات الخاصة من خلال دمج التلاميذ ذوى الإعاقات البسيطة، وقد صدر القرار الوزارى رقم ٢٦٤ لسنة ٢٠١١.
- رعاية الطلاب المتفوقين والبدء فى العمل بمدرسة المتفوقين فى العلوم والتكنولوجيا والتى سترتبط علميا بمدينة وجامعة زويل وأفضل الجامعات المصرية.

وسيتم افتتاح المدرسة فى هذا الشهر، وفى العام الدراسى القادم ستفتتح مدرستان جديدتان.. إحداهما للطالبات فى زهراء المعادى، والأخرى مختلطة فى الإسكندرية.

والله الموفق،،،